

”السعودية“ وتمويل كارثة إيكوب: وثيقتان أمميتان تفضحان التواطؤ

منذ سنوات يحاول النظام السعودي تسويق نفسه على أنه يقود التحول العالمي نحو التنمية المستدامة، ويحرص على أن يضع في واجهة دعايته شعارات مثل ”رؤية 2030“، ”الاقتصاد الأخضر“، ”الطاقة النظيفة“، و”الحياد الكربوني“. لكن خلف هذه العبارات الممنّعة تكشف حفائق مختلفة تماماً، تفضحها وثيقتان أمميتان صدرتا في يوليو/تموز 2025. هاتان الوثيقتان، الصادرتان عن مجموعة من المقررين الخاصين وخبراء مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تكشفان بالأدلة والوقائع أن ”السعودية“ متورطة في تمويل مشروع خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا إلى جانب مشروع ”تيلينغا“ و”كينغفيشر“. هاتان الوثيقتان، الموجّهتان من جهة إلى ”المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص“ من جهة أخرى إلى ”مجموعة البنك الإسلامي للتنمية“ مباشرة، تؤكدان أن التمويل السعودي لم يكن صدفة أو مساهمة عابرة، بل جاء على مستويين: عبر الدراع الاستثمارية التابعة للبنك، وعبر البنك الأم الذي تهيمن عليه الرياض. وبذلك تحمل السعودية، ممثلة في مؤسساتها المالية الرسمية، مسؤولية مباشرة عن النتائج الكارثية لهذا المشروع النفطي الذي رفضته عشرات المؤسسات المالية العالمية. مشروع عابر للحدود ومخاطر كارثية المشروع المعروف باسم EACOP يقوم على مد خط أنابيب بطول 1443 كيلومتراً، يبدأ من حقول النفط في منطقة بحيرة ألبرت بأوغندا ويصل إلى ميناء تانغا في تنزانيا لتصدير النفط الخام. خط بهذا الطول يعبر أراضي زراعية، محميات طبيعية، غابات استوائية، أنهار وبحيرات. والأمم المتحدة، في رسالتها، وثقت بدقة حجم المخاطر البيئية: فالأنبوب سيممر عبر سبعه محميات طبيعية، وسيقطع 295 كيلومتراً من المناطق محمية رسمياً. كما سيقطع مع متنزه شلالات مورشيسون الوطني، الذي يعد أكبر متنزه طبيعي في أوغندا وأكثرها ثراءً بالحياة البرية، ومع نظام دلتا ألبرت الرطبى المصعدّف ضمن مواقع ”رامسار“ ذات الأهمية العالمية. الخط لا يهدد المحميات فقط، بل يمر بمحاذة بحيرة فيكتوريا، أكبر بحيرة في القارة الأفريقية ومصدر مياه لأكثر من أربعين مليون إنسان. هذه البحيرة ليست مجرد خزان طبيعي للمياه، بل شريان حياة للصيد والزراعة والشرب لmlinيين السكان في أوغندا وتنزانيا وكينيا. أي تسرب نفطي سيعني تلوينها على نطاق واسع، بما يهدد صحة الناس ويقضي على مصادر رزق كاملة. الأمم المتحدة أكدت أن هذا التهديد ليس افتراضياً، بل محتملاً بدرجة عالية، استناداً إلى

تجارب سابقة لمشاريع أنا بيب نفطية في أفريقيا وآسيا. بحيرة البرت نفسها مهددة. هذه البحيرة التي تعتبر سابع أكبر بحيرة في أفريقيا توفر 43 في المئة من إنتاج الأسماك في أوغندا، وتغذى أنظمة النيل والكونغو المائية. التلوث فيها سيعني ضرب اقتصاد الصيد المحلي في الصميم، وحرمان آلاف العائلات من مصدر عيشهما الوحيد. كل هذه المخاطر تجعل المشروع متعارضاً تماماً مع التزامات الدول والشركات بموجب اتفاق باريس للمناخ وبموجب المواثيق الدولية الخاصة بالبيئة وحقوق الإنسان. تهجير جماعي وانتهاكات اجتماعية لم تقتصر على الأضرار على البيئة. الوثيقتان الأمميةان توضحان أن المشروع المُموَّل سعودياً تسبب بتهجير أكثر من 14 ألف أسرة حتى لحظة كتابة الرسائلتين. هذه الأسر أجبرت على ترك أراضيها الزراعية، غالباً لم تحصل على أي تعويض عادل. بعض العائلات تلقت مبالغ زهيدة لا تكفي حتى لبناء منزل بديل، بينما لم يحصل آخرون على شيء على الإطلاق. هذا التهجير ضرب قلب المجتمعات الريفية. المزارعون فقدوا حقوقهم، والمصايدون خسروا وصولهم إلى البحيرات والأنهار، ما أدى إلى تدهور الأمن الغذائي وارتفاع نسب البطالة. النساء، اللواتي كنّ العمود الفقري للزراعة المحلية، وجدن أنفسهن فجأة بلا أرض ولا مصدر دخل. كما أن المشروع لم يكتفى بتهجير الناس من أراضيهم، بل دمر مواقع ذات قيمة ثقافية وروحية. تقارير الأمم المتحدة تشير إلى تدمير أضرحة مقدسة ومواقع دفن تقليدية في كل من أوغندا وتنزانيا. بذلك يخسر السكان ليس فقط منازلهم وحقولهم، بل أيضاً تراثهم الثقافي وذاكرتهم التاريخية. هذه الانتهاكات تمثل ضرباً للحق في الثقافة، وهو حق أساسي لا يقل أهمية عن الحق في الغذاء أو السكن. الرسائلتان تتحدثان أيضاً عن انعكاسات صحية كارثية. فالتلويث الناتج عن أعمال الحفر والنقل سيؤدي إلى انتشار أمراض تنفسية بسبب الغبار والغازات السامة. كما أن تسرب النفط أو المنتجات الثانوية قد يؤدي إلى تفشي أمراض منقولة بالمياه مثل الكولييرا والتيفوئيد، إضافة إلى زيادة حالات السل. النساء الحوامل والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مئة ألف شخص قد يجدون أنفسهم بلا مأوى، وهو ما سيزيد من معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتسرب المدرسي. تمويل سعودي رغم الرفض الدولي أمام هذه الصورة القاتمة، كان من الطبيعي أن تنسحب المؤسسات المالية الكبرى من المشروع. منذ 2022 أعلنت أكثر من ستين مؤسسة مالية في أوروبا وآسيا وأميركا رفضها تمويل EACOP بسبب مخاطره البيئية والحقوقية. حتى بنوك دولية لها تاريخ في تمويل مشاريع الطاقة التقليدية تراجعت تحت ضغط المجتمع المدني. لكن السعودية اختارت مساراً معاكساً تماماً. في مارس/آذار 2025 أعلنت شركة Stanbic نجحت في إغلاق أولى شرائط التمويل، بفضل مساهمة بنك Afreximbank وبنك الإسلامي للتنمية، الذي تهيمن عليه الحكومة السعودية من حيث رأس المال والإدارة. وهنا جاء التدخل السعودي حاسماً، لأنه أنقذ المشروع من التعثر في لحظة كان فيها على وشك الانهيار. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد. الأمم المتحدة وجهت رسالة ثانية إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مباشرة، موقعة من نفس مجموعة المقررين، تطالب

فيها بتوسيع سياسات البنك في ما يتعلق بالاستثمارات والالتزام بحقوق الإنسان. هذه الرسالة تكشف أن التورط السعودي لم يكن عبر ذراع جانبية فحسب، بل عبر المجموعة الأم بكل ملتها، ما يعني أن القرار السياسي ومؤسسسي من الدرجة الأولى. الخبراء الأمميون سألوا بشكل مباشر: هل أجرت هذه المؤسسات السعودية تقريباً لمخاطر المشروع على البيئة والمجتمع؟ هل وفرت آليات للتظلم تمكن المتضررين من رفع شكاواهم؟ هل ضمنت مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار؟ هل ستستخدم نفوذها المالي للضغط على الشركات لاحترام حقوق الإنسان؟ حتى صدور الرسائلتين، لم يكن هناك أي رد، ما يعكس سياسة التجاهل المعتادة التي يعتمدتها النظام السعودي. قمع الأصوات المعارضة أحد أخطر ما ورد في الوثيقتين هو ما يتعلق بالقمع الذي واجهته المجتمعات المحلية والناشطون الذين حاولوا الاعتراض على المشروع. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2022، وثقت منظمات حقوقية وأكاديمية اعتقال عشرات الطلاب والمدافعين عن البيئة. كثيرون تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، وبعضهم اختفى قسرياً. آخرون أجبروا على التوقيع على تنازلات عن حقوقهم في الأراضي مقابل الإفراج عنهم أو إسقاط التهم. الأمم المتحدة أشارت إلى أن الاحتجاجات السلمية جرى تفريقها بعنف مفرط، باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع والاعتقالات الجماعية. بعض المحتجزين حرموا من الاستعانة بمحام، وتم احتجازهم لفترات أطول من المسموح قانونياً. هذا القمع لم يقتصر على الأفراد، بل طال منظمات المجتمع المدني التي حاولت تقديم الدعم القانوني أو توثيق الانتهاكات. في هذا السياق، يصبح تمويل السعودية للمشروع ليس مجرد مساهمة مالية، بل شراكة سياسية في قمع المجتمعات المحلية. فالتمويل يعرف جيداً أن المشروع يواجه معارضة شعبية واسعة وأن الحكومات المعنية ترد بالقمع، ومع ذلك يختار الاستمرار. الأمم المتحدة أكدت أن الجهات الممولة تحمل مسؤولية مباشرة عن هذه الانتهاكات، لأنها بدعهما توفر غطاءً للشركات والحكومات لتنفيذ سياساتها القمعية. تناقض الخطاب والممارسة كل ما تكشفه الوثيقتان يضع السعودية أمام فضيحة سياسية وأخلاقية مزدوجة. فمن جهة، هي تخالف شعاراتها عن التنمية المستدامة والتحول الأخضر، إذ تمول مشروعًا يتعارض مع كل معايير البيئة وحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، هي تضع أموال المسلمين عبر مؤسسات تحمل أسماء "إسلامية" في خدمة شركات غربية وصينية تستغل أفريقيا وتدمير بيئتها وتشريد شعوبها. الأمم المتحدة لم تترك مجالاً للالتباس. فهي أكدت أن المشروع يقوص مجموعة واسعة من الحقوق، ويزيد من تفاقم الأزمة الكوكبية الثلاثية: التغير المناخي، فقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. ومع ذلك، لم تجد السعودية حرجاً في أن تكون المنفذ الرئيسي للمشروع بعد انسحاب عشرات البنوك العالمية. النتيجة أن النظام السعودي، وهو يتحدث في المحافل الدولية عن "الحياد الكربوني"، ينخرط عملياً في تمويل مشروع يزيد من الانبعاثات الكربونية بملايين الأطنان سنوياً، ويدمر الغابات والمياه، ويقمع المجتمعات التي تعارضه. هذا التناقض يكشف زيف الخطاب الدعائي، ويفكك أن المصالح السياسية والاقتصادية للنظام تتقدم على أي التزام بالقيم أو بالحقوق.

